قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع
ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن
مظان استعماله اي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد
به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شان
الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير
فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل
انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام زيد
فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة ان جرد كان في الاصل صفة فقدم وجعل
مضافا في امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة
الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل لم يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل
عن الفاعل وهو ممتنع بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض ثم لا نم انتفاء التخصيص
في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره
السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب

الواحد



لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
لفوات شرط الابتداء بالنكرة ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد
قائم في التقوي لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيجعل للحكم تقويا وشبهه اي شبه السكاكي
مثل قائم المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم
وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي اي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل ولهذا الاعتبار
قال ويقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني ان قوله
يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوي وليس مثل التقوي في زيد قام فالاول لتضمن الضمير والثاني
لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله
الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي معاملة الجملة في البناء مثل رجل قائم ورجلا
قائما ورجل قائم ومما يرى تقديمه اي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل
وغير اذا استعملا كما يستعمل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت
تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير
مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل
لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل
هذه الصورة كاللازم لكونه اي التقديم اعون للمراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض
منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم لافادة التقوي اعون على ذلك وليس

ولعل السر في عدم التعيين ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم
حسن چلبي

للمخاطب